

# أوراق المتابعة السياسية

حزيران/يونيو  
2006

7

## ماذا يحدث في موريتانيا ؟ تحليل للمرحلة الانتقالية بعد الانقلاب

محمد الأمين ولد أباه\*

بسبب من حالة عدم الاستقرار التي عاشتها موريتانيا في السنتين الأخيرتين من حكم ولد الطابع، وخاصة منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في حزيران/يونيو 2003 وما أعقبها من اعتقالات ومحاكمات، قرر نظام ولد الطابع التخلص من ولد الطابع نفسه، في محاولة لسد الطريق أمام أي تغيير قد يأتي من خارج النظام. ورغم طبيعته هذه، فقد أثار الانقلاب الأمل بأن تتحقق مراجعة مظالم عهد ولد الطابع الذي أمتد أكثر من عشرين سنة. وتتجلى أخطر التجاوزات التي ارتكبتها النظام السالف في ثلاث موضوعات، أمل الموريتانيون أن تتسنى لهم في هذه المرحلة الانتقالية فرصة نقاشها وطي ملفاتها نهائياً. ويتعلق الأمر بما يعرف بمظالم الزوج، ومسألة العبودية، وقضايا الفساد الاقتصادي. إلا أن السلطة العسكرية رفضت لحد الساعة الخوض فيها.

حزيران/يونيو 2003 وما أعقبها من اعتقالات ومحاكمات.

ويرى البعض أنه أمام حالة عدم الاستقرار هذه، قرر نظام ولد الطابع التخلص من ولد الطابع والانفتاح، في محاولة لسد الطريق أمام أي تغيير قد يأتي من خارج النظام.

ودون الإطالة في تحليل الأسباب الحقيقية أو المعلنة التي أدت بالجيش إلى التدخل في حياة سياسية لم يكن يوماً بعيداً عنها، سنحاول هنا عرض أهم المحاور التي تشكل البرنامج المعلن للإصلاح، مشيرين إلى الخطوات التي تم قطعها قبل أن نتطرق إلى تعداد الأمور التي تم تناسيها

دخلت موريتانيا بعد انقلاب الثالث من آب/أغسطس 2005 مرحلة انتقالية بإعلان العسكريين الذين أطاحوا بنظام ولد الطابع عن عزمهم على مغادرة السلطة في ظرف سنتين وطرحهم لبرنامج إصلاحى وتعيينهم لحكومة مدنية تشرف على تنفيذ هذا البرنامج.

ومهما اختلف المحللون في تفسير أسباب هذا الانقلاب، فإن الجميع متفق على أن من أهمها حالة الاحتقان وعدم الاستقرار التي عاشها البلد في السنتين الأخيرتين من حكم ولد الطابع، وخاصة منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في

شعبية يريد العسكر الاعتماد عليها في مواجهة التتديدات الواردة من الخارج.

وإذا كان الحوار الذي جرى في هذه الأيام تميز بقدر من الصراحة، فإن تغييب عدة مسائل جوهرية سوف نعددها فيما بعد، ووضع المشاركين أمام الأمر الواقع فيما يتعلق باختيار المشرفين على الحوار، مثلت شوائب كدرت صفو الفرصة التاريخية التي أتاحت للشعب الموريتاني ليعيد تأسيس دولته على أسس أكثر صلابة.

ورغم ذلك، فقد أخذت غالبية المقترحات التي تقدم بها ممثلو هيئات المجتمع المدني في الحسبان عند إعداد التقارير النهائية الصادرة إثر الأيام التشاورية.

واليوم وبعد مضي عدة أشهر على نهاية أعمال هذا الملتقى، فإن المراقب يلاحظ أن وتيرة العمل تختلف من محور إلى آخر.

فبالنسبة لمحور الإصلاح الدستوري والديمقراطي، تمّ تنصيب اللجنة الانتخابية المستقلة التي ستشرف على إجراء الانتخابات (من مرحلة إعداد اللوائح الانتخابية إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج). ورغم النواقص التي تشوب النص المنظم لهذه اللجنة، والتحفظات التي أعلنها بعض الفاعلين السياسيين بخصوص تداخل اختصاصات اللجنة مع بعض الاختصاصات التي احتفظت بها الإدارة في مجال تنظيم الانتخابات وضمانات استقلال اللجنة، فإن أسلوب اختيار أعضائها لاقى ارتياحا واسعا من طرف الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني. فقد تمّ إعداد لائحة بأسماء مقترحة من طرف الحكومة عرضت على ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والسياسية، وطلب منهم تقديم الاعتراضات على الأسماء المقترحة واقتراح أسماء بديلة. وبعد أسبوعين من الاجتماعات، تمّ اختيار الأسماء التي سجلت أقل قدر من الاعتراضات.

أما بخصوص الجدول الزمني للانتخابات، فقد تقرر بدء المسلسل الانتخابي باستفتاء وطني على تعديل الدستور ( في حزيران/يونيو 2006) مرورا بانتخابات بلدية وتشريعية، وتتويجه

في هذا البرنامج، عارضين مواقف الفرقاء السياسيين والصعوبات التي تعيق عملية الإصلاح.

## المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح

غداة انقلاب الثالث من آب/أغسطس، أعلن المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، وهو الهيئة التي تضم الضباط الذين قادوا الانقلاب، عن تشكيل ثلاث لجان وزارية تتوزع صلاحياتها حسب النصوص المنظمة لها كما يلي :

### 1- اللجنة الوزارية المكلفة بالإصلاح الدستوري والمسلسل الديمقراطي :

وقد عهد إليها بإعداد مراجعة للدستور تستهدف تكريس مبدأ التناوب على السلطة وحصر المدة الرئاسية في خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ووضع جدول زمني لانتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية تجري قبل نهاية الفترة الانتقالية.

### 2- اللجنة الوزارية المكلفة بإصلاح العدالة

وقد عهد إليها بتقديم مقترحات تهدف إلى ضمان استقلال القضاء وتطهيره ومراجعة النصوص القانونية.

### 3- اللجنة الوزارية المكلفة بالحكم الرشيد:

وقد عهد إليها بتقديم مقترحات تهدف إلى إصلاح الإدارة والتسيير الاقتصادي ومكافحة الرشوة وتعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان.

وبعد شهرين من تنصيب هذه اللجان الثلاث، تم استدعاء الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لحضور ملتقى دام ثلاثة أيام (ما بين 25 و 27 تشرين الأول / أكتوبر 2005) جرى فيه نقاش التقارير المؤقتة التي تقدمت بها هذه اللجان. وقد أعاد هذا الملتقى الذي سمي « الأيام التشاورية » إلى الأذهان المؤتمرات الوطنية التي شهدتها القارة الإفريقية في بداية التسعينات، ومثل حسب المراقبين نوعا من البحث عن مشروعية

بانتخابات رئاسية ستجري في شهر آذار / مارس 2007.

أما على صعيد المحور المتعلق بالحكم الرشيد، فقد شملت الإجراءات الملموسة في هذا المجال زيادة رواتب العمال بنسبة 50% و توقيع الاتفاقية الدولية لمكافحة الرشوة واختلاس الأموال العامة.

إلا أن وتيرة العمل في المحور الثالث المتعلق بإصلاح العدالة تبقى الأكثر بطئا، فلم تعد الإجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن تعيين لجنة لمراجعة النصوص بما فيها تلك المتعلقة بالنظام القضائي والمساطر القضائية.

ويرجع المسؤولون عن هذا القطاع هذا البطء إلى حساسية المهمة الموكلة إليهم وضرورة التبصر والحيطة في التعامل مع المؤسسة القضائية دون الإخلال باستقلالها، وهو مبرر يعتبره آخرون غير مقنع باعتبار أن المطلوب هو دعم استقلال هذه المؤسسة وتطهيرها وهو أمر يتطلب إجراءات عاجلة وجذرية.

## حدود الإصلاح

أثار الانقلاب في نفوس الكثير من الموريتانيين أملا بأن تتم مراجعة مظالم عهد ولد الطابع الذي أمتد أكثر من عشرين سنة وشهد الكثير من التجاوزات على المستويين الإنساني والاقتصادي.

وتتجلى أخطر هذه التجاوزات في ثلاث موضوعات ودّ الكثير من الموريتانيين لو تسنت لهم في هذه المرحلة الانتقالية فرصة نقاشها وطي ملفاتها نهائيا. إلا أن السلطة العسكرية رفضت لحد الساعة الخوض فيها. ويتعلق الأمر بما يعرف بمظالم الزوج، ومسألة العبودية، وقضايا الفساد الاقتصادي.

## 1- مظالم الزوج:

يتعلق الأمر هنا بحملة التطهير التي تعرض لها الزوج الموريتانيون في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

فحسب الناشطين الزوج، جرى، دون أية محاكمة، إعدام قرابة ثلاثمائة زنجي كانوا يعملون في الجيش إثر اتهامهم بمحاولة انقلابية، كما تم عزل عدد هائل من الجنود والضباط الزوج. ولا يزال أهالي الضحايا يطالبون بالتحقيق في هذه الأحداث ومحاكمة ضباط من رتب عالية من الجيش بتهمة التعذيب والاعتقال.

ورغم قانون عفو شامل كان البرلمان المحلول قد صادق عليه سنة 1993، إلا أن أهالي الضحايا ومنظماتهم ظلوا يرفضون هذا العفو ويطالبون بحقهم في التحقيق في هذه الأحداث.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قرابة مائة وعشرين ألف مهجر زنجي لا يزالون يطالبون من مخيماتهم على الضفة الأخرى لنهر السنغال بعودة منظمة تضمن لهم استرداد حقوقهم، بما فيها الاعتراف لهم بجنسيتهم الموريتانية التي سلبت منهم عقب أحداث 1989 حين أدى خلاف حدودي بين موريتانيا والسنغال إلى طرد كل دولة لرعايا الأخرى.

وتشكل هاتان النقطتان ما يعرف بمظالم الزوج، وهي جوهر مطالب الحركة الوطنية الزنجية التي تمثلها جبهة تحرير الأفارقة الموريتانيين FLAM. ويعيش معظم قادة هذه الحركة في المنفى، ما بين أوروبا وأمريكا ودول إفريقية، ولها روافد داخلية قلص قمع نظام ولد الطابع من فاعليتها.

وقد كان التحفظ ردة الفعل الأولى لهذه الحركة بعد انقلاب الثالث من آب/اغسطس، لكون الضباط الذين قادوا الانقلاب عاشوا في كنف النظام السابق وشغلوا إبان وقوع تلك الأحداث مناصب كانت كفيلة باعتبارهم مسؤولين عنها لدرجة ما، رغم أن أيا منهم لم يرد اسمه في اللوائح التي نشرتها الحركة وضمنتها أسماء المسؤولين المباشرين عن عمليات الاعتقال والتعذيب.

وقد كان المجلس العسكري صريحا منذ البداية في نيته عدم فتح ملف مظالم الزوج، بحجة أنه يفتقد الشرعية اللازمة لذلك. وقد ظل الرد نفسه يتكرر في تصريحات أعضاء المجلس مع

تستهدف محاربة الفقر والرفع من المستوى المعيشي لهذه الفئة، مشيرة إلى أن عدم علاج هذا المشكل يهدد النظام والأمن المدني على السواء. وقد بادر فاعلون سياسيون عده إلى طرح هذا الموضوع على الحكام الجدد، وتم تقديم عدة مقترحات بشأنه في الأيام التشاورية. إلا أن التقارير النهائية لم تتضمن أي حل أو إجراء ملموس في هذا الشأن.

### 3- قضايا الفساد الاقتصادي:

شهدت فترة الثمانينات والتسعينات، وهي فترة بدايات الاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية، تجاوزات خطيرة في تسيير المال العام أدت إلى إفلاس عدة شركات عامة ونهب عدة تمويلات كانت موجهة لمشاريع تنموية. وقد أدت ظواهر اختلاس المال العام والرشوة إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة تتكون أساساً من الذين أثروا على حساب المال العام، وتوالت الفضائح من هذا النوع لدرجة لم يسبق لها مثيل. ومما شجع هذه الممارسات، غياب الردع، وتساهل السلطات التي كان أكثر مسؤوليتها متورطين في هذه القضايا. وبلغ الأمر ذروته حين أكتشف صندوق النقد الدولي في أواخر أيام عهد ولد الطابع، أن الأرقام التي كانت تقدم له من طرف الحكومة الموريتانية مزورة، وهو ما حدا بهذه الهيئة إلى إزالة اسم موريتانيا مؤقتاً من قائمة الدول الثمانية الأكثر فقراً ومديونية، والتي كان من المقرر أن تستفيد من شطب ديونها. ورغم أن الحكام الجدد ينتمون أساساً إلى الطبقة التي استفادت من عهد ولد الطابع، إلا أن الأمل راود الكثيرين في أن تفتح السلطات الجديدة تحقيقاً في قضايا الفساد. إلا أنه، ولحد الساعة، لم تتعد الإجراءات المتخذة في هذا الصدد إنشاء رقابة عامة لممتلكات الدولة، وإحالة وزير سابق للنفظ إلى العدالة إثر اكتشاف ملحقات يتهم بأنه قدم بموجبها تسهيلات إلى الشركات الأسترالية التي تعمل في المجال.

وقد بادرت السلطات الجديدة، وعلى أعلى مستوى، إلى تأكيد أن الأمر لن يتعدى هذه القضية وأنه ليس في نيتها فتح ملفات الماضي، في إشارة واضحة استهدفت - حسب المراقبين- طمأنة رجال الأعمال.

الإشارة إلى أنه سيكون للحكومة التي ستفرزها الانتخابات صلاحية النظر في هذا الملف.

ورغم المطالبات المتعددة الواردة من أحزاب سياسية ومنظمات حقوقية وطنية بفتح هذا الملف وانتهاز فرصة الفترة الانتقالية لتسويته نهائياً، فإن العسكريين ظلوا يلوحون بهاجس الحفاظ على الأمن والوحدة الوطنية رافضين علاج هذه القضية.

### 2- مشكل العبودية:

أما المشكل الثاني الذي تم تجاهله من قبل جهود الإصلاح فهو مسألة العبودية. ويجدر هنا أن نعيد إلى الأذهان أن ظاهرة العبودية في موريتانيا، وإن كان البعد التاريخي أساسياً في فهمها، إلا أن لها تجليات ما زالت مستمرة في الحاضر وبعد صدور قانون في بداية الثمانينات يحظر ممارستها، وذلك على الرغم من توقيع موريتانيا لعدة موائيق دولية تحظر هذه الممارسة.

إلا أن موقع البلد بين العالمين العربي والإفريقي، ورواسب التخلف المتحكمة في عقليات المجتمع، جعلت هذه الظاهرة تستعصي على الجهود التي تبذلها السلطات للقضاء عليها.

ولم تساهم في علاج هذه الظاهرة سياسة التعميم التي انتهجتها الأنظمة السابقة، والتي كانت تحصر الموضوع في بعده الاقتصادي، مفضلة الكلام عن "آثار" الظاهرة، زاعمة بذلك أنها اختفت نهائياً، رغم جهود منظمات حقوق الإنسان التي ما فتئت تفضح من حين لآخر حالات عبودية في أماكن متفرقة من البلد.

ويزيد من حدة المشكل كونه يتعلق بشريحة كبيرة تعرف بالحراطين يقدرها البعض، دون إمكانية الاستناد إلى إحصائيات رسمية، بنسبة 30% من سكان البلد، وتضم أبناء وأحفاد العبيد الذين تم تحريرهم أو تخلصوا من الرق باللجوء إلى المدن والحواضر الكبرى. وتمتاز هذه الشريحة بتدني مستوياتها معيشياً وتمثل بؤرة اجتماعية للفقر والجهل والمرض. وقد ظلت الأحزاب المعارضة لنظام ولد الطابع تطالب بسن سياسات اقتصادية

## عوائق الإصلاح

إن أهم العوائق التي تقف في وجه أية محاولة إصلاحية في موريتانيا تتمثل في صعوبة التعامل مع بنية المجتمع. فهو مجتمع متعدد الأعراق من جهة، وذو بنية تقليدية راسخة ومحافظه، كما أن انتشار الأمية وتخلف العقليات وضعف الإرادة السياسية، كلها تمثل عوائق في وجه الإصلاح.

ويجدر التذكير هنا بأن المجتمع الموريتاني لم يعرف أبدا في تاريخه قبل الاستقلال عن فرنسا سنة 1960، أي حكم مركزي، وأن الحدود الحالية لا تحيل إلى أية حقيقة تاريخية سابقة على هذا الاستقلال.

ومنذ الاستقلال، مثل ضعف التجانس العرقي في البلد مصدر قلق ظلّت تعصف من حين لآخر بالكيان. وكانت حكمة وحنكة الحكومات المتلاحقة تقاس بمدى قدرتها على التعامل مع هذا المشكل. وكفي لتجسيد مدى حساسية الموضوع أن نعرف أنه لحد اليوم لا توجد إحصائيات منشورة يمكن الاستناد إليها لتحديد نسب المكونات العرقية للشعب الموريتاني.

ويتم استغلال ضعف التجانس هذا من طرف القوميين في كل من المكونات العربية والزنجرية، من أجل رفض هيمنة كل منهما على الأخرى. فبالنسبة للعرب، ظلت المطالبة بتعريب التعليم والإدارة وربط البلد بالعالم العربي، أساس مطالب الحركات القومية من ناصريين وبعثيين، في حين يرى القوميون الزنوج في فرض اللغة العربية محاولة لهيمنة الشريحة العربية على أمور البلد وإقصائهم.

وقد أدى استغلال هذه الخلافات والمغالاة في تعميقها إلى وقوع كوارث إنسانية مثل التي خلفت مظالم الزنوج التي تكلمنا عنها سابقا.

وإذا كانت وحدة الانتماء إلى الدين الإسلامي تخفف من حدة الصراع بين المكونات، فإن المشكل يبقى رغم ذلك يمثل عائقا في وجه الإصلاح، ويمنع أي نظام من الخوض في أمور جوهرية مثل الإصلاح التربوي أو الزراعي أو الاندماج في إحدى المجموعتين الإقليميتين المجاورتين (اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا).

ويرى الكثيرون أن من الأخطاء التي دفع نظام ولد الطابع ثمنها، تحديه لأثنين من هذه المحظورات، حين أعاد اللغة الفرنسية إلى المناهج الدراسية كلغة تدريس للمواد العلمية، وحين أعلن انسحابه من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

أما إذا نظرنا إلى البنية التقليدية للمجتمع فسندج الشعب الموريتاني يتكون أساسا من قبائل وفئات لا تزال تحافظ على روابطها، حتى في المدن.

وقد تعاملت الحكومات مع هذه الكيانات بشكل أثار في حضور السلطة المركزية وهيبتها. فالتعيينات في المناصب يراعى فيها تمثيل أكبر قدر ممكن من القبائل بحثا عن دعمها، وهو ما جعل معيار الكفاءة ثانويا في اختيار المسؤولين.

وبالمقابل فإن المسئول المعين على هذا الأساس يعتبر نفسه ممثلا لكيان اجتماعي يجب أن تكون له الأسبقية في الاكتتاب وخدمات المرفق العمومي الذي يديره.

أما الأمية التي ترزح تحت عبئها طوائف كثيرة من المواطنين، خاصة من شريحة الحراطين، فإنها العائق الأكبر أمام وعيهم واستجابتهم لجهود الإصلاح. ولم تتعد الجهود المبدولة لمحاربة هذا الداء حملات استهدفت أساسا جلب المال من الممولين الأجانب لصرفه في أوجه أخرى.

كما تمثل المديونية الخارجية (850 مليون دولار من قبل هيئات التمويل الدولية، تضاف إليها ديون الهيئات الإقليمية والدول الصديقة) وضعف أداء الاقتصاد الوطني عوائق أخرى لا يستهان بها.

وخلاصة القول أن الضمانات التي قدمها المجلس العسكري للموريتانيين ولشركائهم الخارجيين - إن تم احترامها - قد تؤدي إلى منح موريتانيا فرصة جديدة للخروج من دوامة العنف السياسي والتخلف الاقتصادي.

فلأول مرة يعلن الحاكمون عدم نيتهم المشاركة في الانتخابات التي يزمعون تنظيمها. ولا يخفى ما لهذه الضمانة من أهمية في دولنا التي اعتاد الحاكم النجاح فيها بنسب عالية.

إلا أن الطبقة السياسية استقبلت بحيرة وفتور الإعلان عن القانون الذي يحظر على أعضاء المجلس العسكري وأعضاء الحكومة المشاركة في الانتخابات خلال الفترة الانتقالية.

حكومة يقدمون لهم المنافع مقابل دعمهم له أو لها.  
ويكمن التحدي الحقيقي للفاعلين السياسيين في قدرتهم على طرح مشروع مجتمع ورؤية للمستقبل يطلبون من الموريتانيين تبنيتها ويحاولون إقناعهم بها، دون الاستناد إلى سلطة حاكمة أو ركوب موجة استياء شعبية موجهة ضد حكومة حالية.

ذلك أن غالبية الأحزاب السياسية تشكلت أصلا لغرض مساندة أو معارضة النظام الذي كان قائما، والذي كان الحفاظ على سلطته أو زعزعتها، أساس البرامج السياسية لهذه الأحزاب، التي لم تتصور نفسها يوما بدون سلطة تساندها أو تعارضها.  
أما رؤساء القبائل والعشائر والوجهاء التقليديون، فممارستهم للسياسة رهينة بوجود رئيس أو

### أوراق المتابعة السياسية

- سوريا: أي إصلاحات لعاصفة على الأبواب؟ - سمير العيطه - نيسان/ابريل 2006
- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة - خليل شقافي - آذار/مارس 2006
- الانتخابات المحيرة: خطوات إلى الأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - حمد عبد السلام - شباط/فبراير 2006
- السلام والدستور في السودان - حيدر ابراهيم - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - عمرو الشوبكي - شباط/فبراير 2006
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية - 2005 - باسكال مينوريه - كانون الثاني/يناير 2006

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

[www.arab-reform.net](http://www.arab-reform.net)